

صدور الحديث من راو تأييدا لمذهبه كالأحاديث الصادرة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية المغالين في تعصبهم مثل: « من لا يرفع يديه في الصلاة فلا صلاة له » أو يروى رافض حديثاً، في فضائل أهل البيت أو مرجىء حديثاً في الإرجاء<sup>(١)</sup>.

أن يشتمل على إفراط في الثواب العظيم على العمل الصغير أو اشتماله على المبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقيقير كالأحاديث التي وضعها القصاص في ثواب بعض الأعمال، وجزاء بعض الجرائم مثل: « من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبياً » ومثل: « من قال لا إله إلا الله خلق الله له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له »<sup>(٢)</sup>.

أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله لوقوعه بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، بهذا حكم أهل السنة بالوضع على الحديث المتضمن النص على خلافة علي ووصايته.. ما يصرح بتكذيب جمع المتواتر<sup>(٣)</sup>.

وإضافة إلى هذه الأسس الرصينة والقواعد المحكمة: نقد العلماء المتن من ناحية اضطرابه أو شذوذه أو إعلاله، كما بحثوا فيما فيه من قلب أو غلط أو إدراج، إلى غير ذلك من العلل التي عنى العلماء ببيانها وشرحها: فيما وضع في ذلك من الكتب<sup>(٤)</sup>.

كما كان للذوق المؤمن مجاله في النقد، فإذا استساغت الملكات السليمة المؤمنة حديثاً قبلوه، وإذا لم تستسغه ردوه وكان هذا الذوق متفقاً مع قوانين الرواية كذلك، يقول الربيع بن خيثم: « إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار تعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها »<sup>(٥)</sup>

(١) السنة ومكانتها ص ١١٧ .

(٢) الموضوعات .

(٣) المنهج الحديث في علم الحديث للأستاذ: محمد محمد السماحي ص ١٨٧ .

(٤) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م ص ٤٩ .

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٦ .